نشاط التوزيع

كلمة التوزيع يقصد بها أحيانا أكثر من معنى، فمثلا "توزيع السلع" تشير إلى عمليات نقل السلع من أماكن تواجدها إلى المستهلك لها، أما "توزيع الموارد" يقصد بها تقسيم الموارد المتاحة على النشاطات المختلفة في الاقتصاد القومي.أما المقصود بدراسة التوزيع كنشاط من الأنشطة الاقتصادية، فهو دراسة المشكلة المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة، أي كيف يتم توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع؟ أي كيف يتم توزيع ناتج أي عملية إنتاجية على العوامل التي أسهمت في إنتاجه؟.

أولا: تعريف الـــــتوزيع

يعرف التوزيع بأنه: "توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع".

والدخل هو التعبير عن تيار المنافع الحقيقية خلال فترة زمنية، سواء كان مصدرها العمل أو أي عامل إنتاجي أخر، أما الثروة فتعني مجموع السلع النافعة القابلة للتملك كالأرض والثروات وحتى النقود.

كما يعرف أيضا بأنه: "تقسيم وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته".

وعرف التوزيع بأنه: "كيفية تحديد أثمان عوامل الإنتاج"، أي تقسيم عوائد عوامل الإنتاج على العوامل المساهمة في العملية الإنتاجية.

فالتوزيع هو الطريقة التي يتم على أساسها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين أفراد المجتمع وفئاته وقطاعاته تبعا لأيديولوجية النظام الاقتصادي السائد، وفي ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية.

ثانيا: أنواع التوزيـــــــع

يمكن أن نفرق بين نوعين من التوزيع، التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي:

1- التوزيع الوظيفي: يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، حيث يتحصل أصحاب عوامل الإنتاج على دخول نقدية مختلفة مقابل ما يقومون به من وظائف اقتصادية في العملية الإنتاجية، ويتوقف التوزيع الوظيفي على الأثمان التي يتقاضاها أصحاب عوامل الإنتاج وذلك نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية.

2- التوزيع الشخصي: فهو التوزيع الذي يعني بدراسة أنصبة الأفراد من الدخل القومي، ويبين كيفية تحديد مستويات دخول الأفراد والعوامل التي تؤدي إلى تفاوت توزيع الدخول ومدى هذا التفاوت، فالتوزيع الشخصي إذا هو الذي ينتج عنه تحديد دخل كل فرد من أفراد المجتمع، بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الإنتاجية .

ثالثا: التوزيع في ظل الأنظمة الاقتصادية

1- التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي: يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ومبدأ المنافسة، وعليه فإن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومتطلب من متطلبات الرأسمالية، وقد توافقت مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي كما هو معروف مع الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك والكينزيين، واتفقت كل مدرسة مع الأخرى أن التفاوت في التوزيع شرط ضروري لتطور المجتمع، فاهتموا بدراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الناتج على عوائد عوامل الإنتاج، وتبنى بذلك النظام الاقتصادي الرأسمالي التوزيع الوظيفي القائم على توزيع الدخل حسب مساهمة عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) في العملية الإنتاجية.

2- التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي: على اعتبار أن النظام الاقتصادي الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمنفعة العامة، وعلى هذا الأساس تكون عملية توزيع الثروة والدخل لصالح المجتمع ككل، وتكون تبعا لكمية العمل المبذول ونوعيته في العملية الإنتاجية، فالنظام الاشتراكي يقوم على البعد الجماعي للتوزيع.

3-التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي: يكون توزيع الدخل من منظور إسلامي إما وظيفيا أو شخصيا، فمن حيث طريقة التوزيع الوظيفي أقر الإسلام تفاوت الأفراد في الثروات والدخول، كنتيجة حتمية لخلق أفراد مختلفين في القدرات والمواهب والجهود، وكضرورة لتقدم المجتمع وتطوره، ولولا إقرار هذا التفاوت، لتوقف التطور ولجمدت الحياة.

ومن حيث طريقة التوزيع الشخصي، لقد عني التوزيع الشخصي في الفكر الإسلامي اهتماما بالغا من قبل المفكرين وانطلاقا من تعاليم الدين الحنيف التي تحث على ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع فإنه لا مناصة منه إذا عجزت الموارد المتاحة للمجتمع من تحقيق هذه الغاية وتعتبر الدولة مسؤولة عن هذا سواء تحملت عبء التمويل من مواردها المالية أو اشتركت مع أفراد المجتمع في ذلك، ومنه كفل الإسلام التوزيع الأمثل للثروة والدخل، بحيث يتحقق أقصى مدى من العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ذلك أنه النظام الوحيد الذي يقيم التوازن والتكامل بين الروح والمادة وبين حق الفرد وحق الجماعة.

رابعا: توزيع العوائد على عوامل الإنتاج

إن توزيع العوائد على عوامل الإنتاج هو تقسيم الدخل القومي بين أفراد المجتمع أو فئاته، الذين ساهموا في الإنتاج القومي حسب مساهمة كل فرد أو فئة، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، ولقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع من التوزيع العديد من التسميات، فقد أطلق عليه الكلاسكيون" نظرية التوزيع"، ثم شاعت في نهاية القرن التاسع عشر تسمية "نظرية أثمان عناصر الإنتاج" وقد يطلق عليه :"نظرية توزيع الدخول على عوامل الإنتاج" وقد يطلق عليه :"نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج".

وقد حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من العوائد تقابل الأنواع الأربع لعوامل الإنتاج، فالريع عائد الأرض، والأجر عائد العمل، والفائدة عائد رأس المال، والربح عائد التنظيم، وسنبين معنى كل واحد منهم فيما يلي :

1- عائد الأرض يسمى الريع: يعرف الريع بأنه العائد الذي يحصل عليه أصحاب الأرض نظير تأجير الأرض لاستخدامها والاستفادة منها.

2- عائد العمل يسمى الأجر: يعرف الأجر بأنه ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل.

وينبغي التمييز بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، فالأجر النقدي هو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو في فترة زمنية معينة، أما الأجر الحقيقي فهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة أجره النقدي.

3- عائد رأس المال يسمى الفائدة: تعرف الفائدة بأنها المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة معينة (هي سنة عادة)، وسعر الفائدة هي النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبا إلى المبلغ الأصلي كأساس.

4- عائد التنظيم يسمى الربح: يعرف الربح بأنه العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر، أي طبيعة الربح هي الفرق بين إيرادات ونفقات السلعة أو الخدمة، ولهذا يسمى بالدخل المتبقي.

خامسا: نشاط إعادة التوزيع

يتمثل نشاط إعادة التوزيع في عملية جباية الدولة للضرائب والرسوم لتمول بها المشاريع العامة:

1- الضرائب: والضريبة هي اقتطاع مبلغ نقدي بشكل إجباري يدفعه الممول للدولة وبدون حصوله على مقابل خاص مباشرة لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويساهم في تحقيقها، وتتسم الضريبة بالخصائص التالية :

- أنها اقتطاع نقدي.
- الضريبة تدفع دون مقابل خاص مباشر.
- الضريبة تفرض لتحقيق المنفعة العامة.

2- الرسوم: والرسم هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل، ويتسم الرسم بالخصائص التالية:

- أن يدفع نقدا للدولة.
- إجبارية دفع الرسم.
- صفة المقابل للرسم.
- طابع المنفعة الخاصة.